المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 08-10-2007 العـــدد : 5110
الصفحـات : 5 المسلسل : 28

رجال الأعمال : نظاما القضاء وديوان المظالم نقلة نوعية في مناخ التقاضي الاستثماري

المصـــــدر : الاقتصادية

التـــاريخ : 08-10-2007 العـــدد : 5110

الصفحـات : 5 المسلسل : 28

"الاقتصادية" من الرياض

أكد عدد من رجال الأعمال أن موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز على نظام القضاء ونظام ديوان المظالم والموافقة على آلية العمل التنفيذية لهذين النظامين، ستسهم في تحقيق نقلة نوعية إيجابية في مناخ التقاضي أمام المستثمرين الأجانب ورجال الأعمال المحليين مما يدفع إلى جذب المزيد من المستثمرين وتحقيق سرعة التقاضي والفصل في المنازعات التجارية ورد الحقوق لأصحابها إضافة إلى ما يحققه النظامان من تعزيز لخطى الإصلاح القضائي في حياة المواطنين بشكل عام.

من جانبه أكد عبد الرحمن بن علي الجريسي رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في الرياض، أن صدور النظامين بموجب المرسوم الملكي الذي وافق عليه خادم الحرمين الشريفين يشكل تكريساً للنهج الإصلاحي الذي يقوده الملك عبد الله بن عبد العزيز منذ توليه مقاليد الحكم، وقال إن صدور النظامين سيسهم في ضمان تحقيق العدالة بصورة أفضل وأسرع، وأنهما يؤذنان بدخول نظام القضاء السعودي مرحلة تطويرية وتحديثية متقدمة من حيث هيكلة مؤسسات القضاء وتحديث النصوص القانونية . وأكد الجريسي أنه سيكون لهذه الخطوة مردود إيجابي على البيئة الاستثمارية حيث إن وضوح خطوات التقاضي والفصل في المنازعات وسرعة إجراءات التقاضي يحقق للمستثمرين الأمان الكامل وضمان حقوقهم، فمعلوم أن العدالة البطيئة هي ظلم في نظر الكثيرين، فإن حصولك على حقك العادل بعد طول إجراءات وبعد استنزاف وقت طويل هو بمثابة ظلم لدى الكثيرين، ومن ثم فإن هذه التطورات تحقق الطمأنينة للمستثمرين الأجانب وتشعرهم بأن حقوقهم مضمونة ومحفوظة في ظل مؤسسات وإجراءات قضائية واضحة . ورأى الجريسي أن نظام المحاكم الجديد يتجاوز سلبيات النظام القديم حيث يستحدث النظام الجديد محاكم تجارية، وعمالية متخصصة، كما أن استحداث محاكم الاستئناف والمحكمة العليا يحقق المزيد من الأمان والعدالة للمتقاضين، مشيراً إلى أن رصد خادم الحرمين الشريفين ميزانية ضخمة تبلغ 7 مليارات ريال لتنفيذ المشروع الذي حمل اسمه الكريم لتطوير مرفق القضاء يجسد مدى ما يوليه خادم الحرمين الشريفين من اهتمام لتطوير هذا النظام وضمان فاعليته. ويرى عبد العزيز بن محمد العدل نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض أن النقلة التطويرية والتحديثية في نظام القضاء السعودي، تعتبر تمثل خطوة مهمة على طريق الإصلاح الشامل الذي يقوده خادم الحرمين الشريفين، مؤكداً أهمية نظام التقاضي وضمان سير العدالة وحصول أصحاب الحقوق على حقوقهم. وقال العدل إن تحديث نظام القضاء في وتطويره أي مجتمع يكفل تحقيق الاستقرار والرواج الاقتصادي والتجاري، ويسهم في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، لأن أصحابها سيشعرون بالأمان وضمان الحفاظ على حقوقهم ومكتسباتهم في حال حدوث أي نزاع تجاري، وأضاف أن التوسع الاقتصادي والاستثماري الذي تعيشه المملكة حاليا وما يحمله المستقبل من آفاق أوسع وأكبر في هذه المجالات تتطلب وضوح النظام القضائي وثباته. ومن ثم فإن هذا النظام يشكل أحد أهم عوامل الرواج الاقتصادي والاستثماري وجذب التدفقات الاستثمارية الأجنبية التي تسعى الدولة بكل قطاعاتها وهيئاتها لتشجيعها وتنميتها . وخلص العدل إلى القول إن موافقة خادم الحرمين الشريفين على صدور هذين النظامين، نظام التقاضي ونظام ديوان المظالم وموافقته على آلية العمل التنفيذية للنظامين، ورصده ميزانية ضخمة للإنفاق على تطوير مرفق للقضاء يبرز المكانة التي يوليها خادم الحرمين الشريفين لإصلاح حال القضاء في المملكة باعتباره أحد أهم الأدوات لتحقيق العدالة والاستقرار لعامة الناس وللقطاع الخاص وللمستثمرين الأجانب مما يسهم في تنشيط الحركة الاقتصادية والتجارية الاستثمارية في المملكة. وعبر خالد بن عبد العزيز المقيرن عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في الرياض ورئيس لجنة سوق رأس المال في الغرفة، عن سعادته بصدور هذين النظامين واعتبرهما بمثابة نقلة نوعية للنظام القضائي في المملكة تنقله من طور البدايات إلى مرحلة التحديث والتطوير، وتشريع نظام جزائي يقنن العقوبات ويرسخ مبدأ "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص" وجعلت مهمة القاضي تطبيق القاعدة القانونية دون أن يكون له صلاحية انشائها انطلاقاً من قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية. وأضاف المقيرن أن النظام القضائي الجديد يكفل الاستقلال للقضاة ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية، وليس لأحد التدخل في شؤون القضاء، معتبراً استحداث المحكمة العليا تطور جوهري في نظام القضاء السعودي ومن أهم اختصاصاتها مراقبة سلامة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ومراجعة الأحكام والقرارات التي تصدرها أو تؤيدها محاكم الاستئناف.

وأوضح أن من مزايا النظام الجديد أنه استحدث محاكم تجارية وعمالية متخصصة يكون قضاتها ملمين بالقضاء والنزاعات التجارية والعمالية، وهو ما يكفل سرعة الفصل في المنازعات التجارية ويضمن الحقوق ويردها لأصحابها من غير تباطؤ في الإجراءات أو تزاحم أو تكدس للقضايا كانت تثقل كاهل القضاة وتؤخر صدور العدالة.